الأمم المتحدة S/2025/354

مجلس الأمن

Distr.: General
20 June 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

أتشرف، نيابة عن حكومة جمهورية السودان، بأن أبعث إلى سعادتكم التقرير ربع السنوي الأول لعام 2025 الصادر عن الآلية الوطنية لحماية المدنيين، التي أُنشئت في إطار تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين خلال فترات النزاع ومرحلة بناء السلام، والتي سبق أن تم إبلاغ مجلس الأمن بها رسميًا في شباط/فبراير الماضي (S/2025/49) (انظر المرفق).

وإن هذا التقرير المفصّل الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2025 يجسد التزام حكومة السودان الراسخ بحماية المدنيين، وتوفير البيئة الآمنة لهم، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على الرغم من التحديات الجسيمة التي تفرضها انتهاكات ميليشيا الدعم السريع المتمردة، المدعومة من بعض الأطراف الإقليمية، التي تزوده بالسلاح والمسيرات وتحرضه على تدمير البنى التحتية لإفشال تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين.

وقد عكفت الآلية الوطنية خلال هذه الفترة على تنفيذ عدد من التدخلات والإجراءات الميدانية، شملت النشر العملياتي للقوات النظامية، وتسهيل العمل الإنساني، ومكافحة العنف الجنساني، وترسيخ سيادة حكم القانون، وتوفير الخدمات الأساسية في المناطق المتأثرة، إلى جانب تهيئة البيئة لعودة النازحين واللاجئين، وإعادة فتح المؤسسات التعليمية والصحية، والتصدي للمخاطر البيئية والصحية، ورفع قدرات منسوبي المؤسسات ذات الصلة، وجهود التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي، وهي موضحة في التقرير بشكل واف.

وتود حكومة السودان، من خلال إحالة هذا التقرير، أن تجدد التزامها بالشراكة البنّاءة مع الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، بما يسهم في تحقيق الحماية الفاعلة للمدنيين، وإنفاذ سيادة حكم القانون، والتأسيس لسلام مستدام قائم على العدالة والمساءلة والكرامة الإنسانية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الحارث إدريس **الحارث**
السفير
المندوب الدائم للسودان
لدى الأمم المتحدة

270625 260625 25-08803 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرســـالة المؤرخة 3 حزيران/يونيه 2025 الموجهة إلى رئيســـة مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

التقرير ربع السنوي الأول للآلية الوطنية لحماية المدنيين للعام 2025م

مقدمة:

انطلاقاً من مسـؤولياتها الدسـتورية والوطنية في حماية المدنيين في حالات النزاع تم إعداد الخطة الوطنية لحماية المدنيين خلال الحرب ومرحلة بناء السلام، ويغطي التقرير الربعي الفترة من يناير حتى نهاية مارس 2025م.

- تعبر هذه الخطة عن التزام الحكومة السـودانية بواجبها الطبيعي تجاه حماية المدنيين مع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتعزيز سيادة حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان خاصةً مع ازدياد أعداد المتضررين خلال حرب الكرامة وعدوان مليشيا الدعم السريع المتمردة بدعم من بعض دول الجوار والمحيط الإقليمي، وتسـببت في نزوح ولجوء الملايين من المواطنين وتهجيرهم قسـراً، كما تؤكد هذه الخطة التزام السـودان بالقانون الدولي الإنسـاني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة مع إيلاء اهتمام خاص لمبادئ حماية المدنيين وتعزيز السلام المستدام في إطار الملكية الوطنية.
- تسـتند الخطة الى مرجعيات دولية ووطنية تشـمل ميثاق الأمم المتحدة، القانون الدولي الإنسـاني، اتفاقية جنيف وبروتوكولاتها، فضـلاً عن الوثيقة الدسـتورية واتفاق سـلام جوبا وتغطي الخطة مرحلتين أسـاسـيتين : الحماية الميدانية (physical protection) بتوفير الحماية المباشـرة من العنف والأذى الجسـدي ومرحلة بيئة الحماية (protective Environment) لحماية حقوق المدنيين وتوفير الاحتياجات الأسـاسـية لهم وتهيئة بيئة العودة الطوعية للنازحين واللاجئين وإعادة الإعمار وبناء السلام.
- على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة من أجل حماية المدنيين وإعادة تأهيل ما دمرته الحرب الا ان التحديات ما زالت قائمة نسبة لاستمرار مليشيا الدعم السريع المتمردة في انتهاكاتها المروعة تجاه المدنيين والمتمثلة في التالي:
  - مواصلة فرض الحصار على مدينة الفاشر في انتهاك لقرار مجلس الأمن (2736).
  - مواصلة استهداف معسكرات النازحين (أبوشوك – زمزم – ألخ).
  - مواصـلة اسـتهداف البنية التحتية المدنية (المطارات – محطات توليد الطاقة الكهربائية – مصادر المياه – المستشفيات والمراكز الخدمية الأخرى) بكل من (بورتسودان – أمدرمان – دنقلا– الأبيض – مروي – الخرطوم – الدامر – عطبرة – كوستي).
  - يشـتمل هذا التقرير على تسـعة محاور تتناول جهود الحكومة لحماية المدنيين في مجالات النشـر العملياتي للقوات النظامية وتعزيز دور العمل الإنسـاني ومكافحة العنف ضـد المرأة

وسيادة حكم القانون وحقوق الإنسان ومعالجة قضايا النازحين واللاجئين وتوفير الخدمات الضرورية للمدنيين في المناطق المتأثرة بالحرب التي شنتها المليشيا المتمردة على الدولة ورفع القدرات لمنسوبي المؤسسة العدلية والشرطية والتعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي بالإضافة للمسألة المتعلقة بإعادة التعمير والتنمية والتي تتوقع الدولة أن يتفاعل معها المجتمع الدولي من أجل حماية المدنيين وتوفير الخدمات الأساسية لهم كما يورد التقرير بعض التحديات على سبيل المثال وليس الحصر والتي تعتبر من أسباب استمرار الانتهاكات ضد المدنيين.

م	المحاور	ما تم تنفيذه	التحديات
1.	النشر العملياتي للقوات النظامية	▪فتح الاقسام الشرطية بولاية الخرطوم التي تم تحريرها من سيطرة المليشيا المتمردة والتي غطت المحليات التالية : 1) محلية أمبدة : تم اعادة تشغيل (11) قسم 2) محلية أمدرمان : تم اعادة تشغيل (14) قسم 3) محلية كرري : تم اعادة تشغيل (9) اقسام 4) محلية الخرطوم : تم اعادة تشغيل (21) قسم 5) محلية شرق النيل : تم اعادة تشغيل (15) قسم 6) محلية جبل اولياء :تم اعادة تشغيل (8) اقسام. 7) محلية بحري : تم اعادة تشغيل (10) اقسام. ▪**الانتشار بكل من قطاع الخرطوم –قطا ع بحري – قطاع أمدرمان وفق الاتي:** 1) ادارة النجدة. 2) ادارة الامن والمعلومات. 3) حماية الاسرة والطفل. 4) السواري. ▪جميع هذه الأقسام الجنائية تتلقي الدعاوى الجنائية بشأن الانتهاكات خاصه فيما يلي جرائم القتل والعنف الجنسي والنهب وذلك لأغراض الملاحقة الجنائية. ▪تلتزم القوات المسلحة في الانتشار وتنفيذ العمليات العسكرية بمبادئ القانون الدولي الانساني ▪تقديم النصح للمدنيين عبر ضباط متخصصون في مجال الدفاع الجوي لتوفير الحماية القريبة والشخصية فيما يتعلق بمهاجمة الاهداف اعمالا لمبادئ القانون الدولي الانساني واتخاذ الحيطة والحذر اللازمين. ▪في إطار تطبيق مبدأ احاطة وتحذير المدنيين, تقوم السلطات المعنية بإصدار التحذيرات والتنويهات اللازمة عبر وسائل الاعلام وبصورة منتظمة للمدنيين للابتعاد عن مناطق الاهداف المحتملة. ▪عدم استخدام الأطفال في الأعمال القتالية.	

2.	تعزيز دور العمل الانساني	**التسهيلات عبر المعابر :** ▪ترتكز سياسة حكومة السودان على مبدأ المساعدات الإنسانية لكافة المحتاجين دون تمييز وفي كل مكان انطلاقا من مسؤولياتها تجاه مواطنيها والتزاما بالقوانين المنظمة للعمل الإنساني والاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالشأن الإنساني وكذلك تحمل مسؤولياتها الدستورية في حماية المدنيين. ▪في إطار جهود الحكومة لتسهيل مسؤولياتها وانسياب العمليات الإنسانية، تم تكوين آليات تنسيقية من شأنها تسهيل دخول وحركة المساعدات الإنسانية للمتأثرين من الحرب والمتمثلة في التالي: ▪الآلية الوطنية المشتركة للطوارئ الإنسانية التي تتكون عضويتها من كافة المؤسسات ذات الصلة بالشؤون الإنسانية. ▪الآلية الفنية الميدانية برئاسة مفوضية العون الإنساني للقيام بالمتابعة وإكمال الإجراءات الخاصة بأذونات التحرك والإعفاءات وتذليل العقبات والتحديات التي تواجه إجراءات توصيل المساعدات. ▪اللجنة الفنية الخاصة بمنح التأشيرات والتي تجتمع كل اسبوع من اجل منح التأشيرات دون تأخير. ▪إعلان حكومة السودان في فبراير 2024م فتح مسارات إنسانية دون طلب من أي جهة دولية أو وكالات أممية حيث تم فتح (7) مسارات حدودية عبر جمهورية مصر العربية وجمهورية جنوب السودان ودولة تشاد رغم فتح الأخيرة لمطاراتها لاستقبال السلاح والعتاد العسكري للمليشيات المتمردة وإدخال المرتزقة. ▪كذلك وافقت الحكومة على إنشاء جسر جوي من جوبا الى كادقلي بولاية جنوب كردفان عبر اتفاق تم توقيعه نهاية اكتوبر 2024م تم بموجبه نقل المساعدات للمحتاجين في ولاية جنوب كردفان شملت حتى المناطق التي يسيطر عليها المتمردين ويتم تجديد الاتفاق كل (3) أشهر. ▪بعد الانتصارات التي حققها الجيش والقوات المساندة له في ولايات سنار والنيل الأزرق وشمال كردفان والنيل الأبيض والجزيرة وولاية الخرطوم تضاعفت أعداد العائدين الى تلك المناطق نتيجة للاستقرار الأمني الذي عم تلك المناطق وبالتالي تحسنت الظروف الإنسانية واختفت حالات العنف الجنسي والقتل خارج القانون والاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها مليشيا الدعم السريع الإرهابية. ▪تحسنت حالة حقوق الإنسان عبر الحصول على بعض الحقوق الأساسية من مياه وصحة وتعليم ومازالت الحكومة تبذل قصارى جهدها في تحسين هذه الخدمات والتي تم تدميرها بواسطة مليشيا الدعم السريع. ▪في إطار المسئولية المجتمعية لوزارة الداخلية تم توفير ما يقارب (500) طن من المواد الغذائية والأدوية لمساعدة المدنيين على مراحل خلال فترة الحرب	

وصلت لعدد (28) رحلة تم خلالها تقديم الأدوية والمواد الغذائية في الولايات الآمنة وحتى الولايات تحت الحصار مثل ولاية شمال دارفور – مدينة الفاشر التي تم إسقاطها بواسطة الطائرات.

التسهيلات عبر المعابر :

لتوصيل وتقديم المساعدات لجميع المتأثرين بذلت الحكومة مجهود كبير من ضمن هذه التسهيلات :

- فتح عدد (6) مطارات داخلية.
- فتح عدد (6) معابر حدودية.
- تأمين المسارات داخلية لربط الولايات الشمالية بولايات دارفور.
- توصيل المساعدات الانسانية للمناطق المحاصرة بواسطة التمرد في ولاية جنوب كردفان عن طريق الجو من مطار جوبا في دولة جنوب السودان.

العودة الطوعية:

في إطار تهيئة بيئة العودة الطوعية قامت السلطات الحكومية بتوفير متطلبات الحياة الأساسية وتقديم التسهيلات المتعلقة بالعودة لأعداد مختلفة من النازحين واللاجئين كما مبين أدناه خلال فترة التقرير.

الولاية	العودة الطوعية
الخرطوم	185.000 أسرة
القضارف	8.000 أسرة
كسلا	2.741 أسرة
سنار	3.248 أسرة
النيل الابيض	1.924 أسرة
الجزيرة	18.500 أسرة
نهر النيل	37.511 أسرة
الشمالية	20.000 أسرة
النيل الازرق	130.000 أسرة
شمال كردفان	2.126 أسرة

1. **ضمان استمرارية برامج صحة الأم والطفل (التطعيم، التغذية، توفير خدمات الحمل الحرج:**

- يعد ضمان استمرارية خدمات الرعاية الصحية الأساسية، لا سيما خدمات الأمومة والطفولة، وذلك من خلال دعم وتفعيل برامج الرعاية قبل وأثناء وبعد الولادة، وتعزيز خدمات القبالة المجتمعية، وضمان وجود فرق صحية قادرة على الوصول إلى المناطق المتأثرة، بما يضمن حماية حياة الأمهات والأطفال حديثي الولادة. كما تسعى الوزارة إلى تفعيل برامج التحصين الأساسية ضد الأمراض المعدية والخطيرة، وتأمين سلاسل التبريد والمستلزمات اللوجستية لضمان وصول اللقاحات إلى جميع الأطفال في المناطق المستهدفة، بما يحقق استدامة التغطية الشاملة.

		▪وفي ظل تصاعد حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي نتيجة للحرب، تبذل وزارة الصحة جهودًا حثيثة لتوفير خدمات طبية ونفسية شاملة لضحايا العنف، بما يشمل الدعم السرّي والآمن للناجيات من الاغتصاب، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والعلاج الوقائي من العدوى، إلى جانب الإحالة إلى الجهات المختصة بالدعم القانوني والاجتماعي. وتعمل الوزارة على تدريب الكوادر الصحية حول آليات التعامل الحساس مع قضايا العنف ضد المرأة، بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين، لضمان صون كرامة الناجيات وتوفير بيئة آمنة وداعمة لهن. ▪تولي وزارة الصحة الاتحادية اهتمامًا خاصًا بخدمات التغذية العلاجية والوقائية، عبر توفير الأغذية العلاجية الجاهزة للأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد، وتكثيف برامج الكشف المبكر ومتابعة حالات سوء التغذية لدى الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. كما يشمل هذا المحور التنسيق مع الشركاء الدوليين والمحليين لتعزيز الأمن الغذائي الصحي للفئات المتأثرة، وتوسيع نطاق تدخلات التغذية المجتمعية عبر المراكز الصحية والمرافق المؤقتة. ▪إدراكاً لتأثير الحرب على الحالة الغذائية ليس فقط للأطفال والنساء، بل أيضاً على كبار السن والبالغين من المدنيين، تعمل وزارة الصحة على توسيع نطاق تدخلاتها لتشمل رصد حالات سوء التغذية بين الكبار، وتقديم الدعم الغذائي المناسب لهم. ويشمل ذلك التنسيق مع المجهودات الشبابية والمجتمعية فيما يخص توفير الوجبات المدعمة والمكملات الغذائية للمرضى والمسنين في مراكز الإيواء والملاجئ، إلى جانب التدريب على طرق التغذية السليمة في الظروف الطارئة. كما تسعى الوزارة إلى تضمين احتياجات الفئات الأكثر عرضة، مثل أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن، ضمن برامج التغذية الطارئة، بالتنسيق مع المنظمات الشريكة لضمان توفير سلال غذائية متوازنة وتدخلات داعمة تعزز مناعة الجسم وتقلل من المضاعفات الصحية المرتبطة بسوء التغذية. 2. <u>ضمان توفير الأدوية الأساسية و المنقذة للحياة:</u> ▪نتيجة لإنهيار سلاسل الإمداد الدوائي ورغم التحديات، تضع الوزارة في مقدمة أولوياتها توفير الأدوية المنقذة للحياة، خاصة أدوية الطوارئ والعمليات والولادة، إلى جانب الأدوية الأساسية اللازمة لمرضى الأمراض المزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والفشل الكلوي وغيرها. ويجري التنسيق مع الشركاء الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة لضمان استمرارية الدعم، وتغطية الاحتياجات العاجلة في جميع الولايات، لا سيما في المناطق التي تعاني من ضعف الإمداد أو انقطاع الخدمات. وعليه تعمل الوزارة على تفعيل خطط الطوارئ	

لسلاسل الإمداد الدوائي، وضمان التوزيع الآمن عبر الممرات الآمنة والمخازن الإقليمية البديلة.

3. **<u>مكافحة الأوبئة والمخاطر الصحية</u>:**

- يشكل تعزيز نظم الترصد والاستجابة للأوبئة جزءًا محوريًا من خطة وزارة الصحة، حيث تم وضع نظام إنذار مبكر لرصد الأمراض الوبائية مثل الكوليرا والحصبة وحمى الضنك، مع تفعيل حملات الاستجابة السريعة، ودعم فرق الاستجابة متعددة الاختصاصات، وتوفير أدوات التشخيص والعلاج اللازمة. يتم تنفيذ حملات رش ومراقبة بيئية، وتوزيع الناموسيات، وتوفير الكلور لمعالجة المياه، إلى جانب إتاحة العلاجات الوقائية والعلاجية. كما تعمل الوزارة على نشر التوعية الصحية وتعزيز سلوكيات الصحة العامة، بالتعاون مع وزارات القطاع الخدمي ومنظمات المجتمع المدني.

4. **<u>ضمان استمرارية عمل المرافق الصحية (تشغيل خدمات الطوارئ والخدمات الأساسية بالمستشفيات والمؤسسات الصحية:</u>**

- في إطار النشاط الصحي تم السعي إلى دعم وتشغيل المرافق الصحية من خلال تقديم الدعم الفني واللوجستي (الكوادر البشرية الأساسية، الوقود، الكهرباء، والمياه). كما توفر العيادات المتنقلة لتغطية مناطق النزوح والمناطق التي تفتقر إلى خدمات صحية ثابتة. ويجري تعزيز نظم الإحالة الطبية والإسعاف الأولي بالتنسيق مع خدمات الطوارئ والإخلاء الطبي. كما تؤكد الوزارة على أهمية حماية العاملين الصحيين والمرافق الطبية، وتدعو لضمان سلامتهم وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، بما يعزز صمود النظام الصحي الوطني في وجه التحديات المتعددة.
- إن وزارة الصحة تعتبر أن حماية المدنيين لا يمكن أن تكتمل دون حماية صحتهم وضمان وصولهم إلى خدمات صحية ذات جودة وأمان، وهو ما يتطلب تنسيقًا شاملاً مع كافة مكونات الآلية الوطنية لحماية المدنيين، والتزامًا سياسيًا وماليًا مستدامًا من جميع الجهات المعنية، محليًا ودوليًا، لدعم الأولويات الصحية الطارئة والاستراتيجية في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ البلاد.

<u>محور الحماية المدنية:</u>

قامت السلطات المختصة بعدد من الإجراءات الوقائية واللاحقة لمجابهة الاستهداف الممنهج من قبل الميليشيا الإرهابية على المواقع الإستراتيجية والمؤسسات المدنية خلال الأحداث الواردة أدناه:

- بتاريخ الثلاثاء 2025/3/4م وفي حوالي الساعة 2:20 صباحاً تم استهداف مطار مروي بعدد من المسيرات مما أدي الي احداث انفجار

		ضخم على الفور تحركت طواقم الإطفاء الي مكان الحادث وتم احتواء الحريق. ▪بتاريخ 2025/3/5م تم استهداف محطة كهرباء توليد ام دباكر بعدد (5) مسيرات، إثنان منها سقطت داخل المحطة تم التعامل معها دون حدوث أي خسائر. ▪تعرضت محطة مروي لتوليد الكهرباء لهجوم مسيرات تسبب في حريق جزئي في عدد واحد محول في الخط (AT1) والكيبل الرئيسي للمحولين، تمت السيطرة على الحريق دون أي خسائر في الارواح والآليات نسبة للتدخل السريع لقوات الدفاع المدني. ▪تعرض مطار دنقلا لهجوم مسيرات مليشيا الدعم السريع المتمردة تسببت في حريق مستودع ماثيو للوقود (GAT-1) بالمطار، تمت السيطرة على الحريق. ▪تم استهداف مطار عطبرة بعدد واحد مسيرة استراتيجية ثم عاود الهجوم مرة بعد عشرين دقيقة بعدد أثنين مسيرة دون حدوث حريق. ▪تعرضت مستودعات خطوط الانابيب للبترول (شركة سيدون) لهجوم مسيرات مليشيا الدعم السريع المتمردة تسببت في إصابة خزان جازولين رقم (3)، تمت السيطرة على الحريق والتبريد للخزانات الاخرى المجاورة. ▪تم استهداف المطارات بعدد من المسيرات الانتحارية بغرض إيقاف الملاحة الجوية لإيقاف حركة المساعدات الإنسانية وعمليات إخلاء المرضى لخلق مزيد من المعاناة الإنسانية. ▪كما تم استهداف المستودع الاستراتيجي بمسيرات انتحارية مما أدى الى نشوب حريق في عدد (2) تانك جازولين.	
.3	<u>مكافحة العنف ضد المرأة والطفل</u>	▪في سياق حماية الأطفال في النزاع قامت وحدة القانون الدولي الإنساني بوزارة الدفاع بالتنسيق مع مجلس رعاية الطفولة الاتحادي والولائي بولاية نهر النيل ومنظمة اليونيسف تم تسريح (72) طفل من بينهم (5) فتيات كانوا مجندين في مليشيا الدعم السريع المتمردة بإتباع الإجراءات القياسية المشتركة لحماية الأطفال في سياق النزاع تم إنشاء لجنتين فنيات لحماية الأطفال في سياق النزاع بولايتي نهر النيل والخرطوم. ▪زيارة تحقق لولاية الخرطوم عن وجود أطفال مجندين مع المليشيا المتمردة متواجدين في معسكرات القوات المسلحة. ▪تم التوقيع في الخامس عشر من أبريل للعام 2025م على إطار التعاون بين حكومة السودان ممثلة مفي التنمية الاجتماعية والأمم المتحدة ممثل في مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ما يلي العنف الجنسي في سياق النزاع.	

		▪تم تحديد نقاط اتصال ممثلة في وحدة مكافحة العنف ضد المرأة ووحدة القانون الدولي الإنساني بوزارة الدفاع لمتابعة الخطة الخاصة بتنفيذ إطار التعاون ورفع اسم القوات المسلحة من القوائم السوداء بمجلس الأمن. ▪تم ترفيع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة الى مفوضية إعمالاً لاتفاقية باريس بما جاء فيها بشأن استقلالية الوحدات الوطنية التي تعنى بالتعامل المباشر مع أصحاب الولايات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان. **في إطار مجهودات الدولة لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل وتقليل أثارها الناجمة من انتهاكات المليشيا ضد المدنيين في الولايات المختلفة قامت السلطات الحكومية المختصة بالآتي:** **اولاً : مكافحة العنف ضد المرأة ولاية النيل الابيض :** ▪تنفيذ دورات من قبل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل بالتنسيق مع مجلس رعاية الطفولة لتدريب وكلاء النيابة في الدعم النفسي والصحة العقلية فيما يلي التدخلات الخاصة بالاستجابة والتصدي للعنف ضد المرأة والطفل. ▪مواصلة سلسلة تدريب اليافعات لتقديم التوعية المجتمعية ودعم الاقران بالشراكة مع معهد الدراسات الانمائية جامعة الخرطوم وحدة النوع الاجتماعي. ▪تنفيذ ورشة حول حماية النساء والفتيات اثناء النزاع لأجل الحصول على العدالة. ▪تدريب لجان الشرطة المجتمعية في التدخلات الخاصة بمكافحة العنف ضد النساء والفتيات بالتعرف على الاحالات وتحويلها للخدمات المختصة. ▪تدريب مقدمي الخدمات في محليات النيل الابيض في التدخلات الخاصة بالوقاية والحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي ▪رفع الوعي المجتمعي عن الوقاية والحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي لعدد(4095) **ولاية القضارف :** ▪تنفيذ عدد (3) ورش للشبكات الاجتماعية وعقد (25) جلسة توعوية للمجتمعات بالمحليات. ▪تنفيذ عدد(6) تدريبات في ادراة حالات العنف والاحالة للخدمات ▪تدريب عدد 30 من مقدمي الخدمات في محليات القضارف في التدخلات الخاصة بالوقاية والحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي	

		ولاية كسلا: ▪تنفيذ عدد (10) جلسات توعوية عن الحماية والوقاية من التحرش والاستغلال الجنسي بالمناطق الطرفية ودور الايواء. **ولاية البحر الاحمر :** ▪عقد (4) ورش تدريبية لمقدمي الخدمات من الجهات العدلية والشرطية والطبية في الاستجابة والتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ▪اقامة (10) جلسات توعوية لمجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة عن دور المجتمع في التصدي والوقاية من العنف المبني على النوع الاجتماعي. **الولاية الشمالية:** ▪انشاء وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل في مارس متزامنة مع الاحتفال بيوم المرأة العالمي. **ولاية شمال كردفان:** ▪تنفيذ (20) جلسه توعوية وتقديم خدمات للنازحين لتفعيل الاحالة لحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي وكيفية ايجاد حلول بديلة في حالات انقطاع الاتصالات بمحلية الأبيض وقيسان **ولاية الخرطوم:** ▪التعرف على العديد من الضحايا في المناطق التي تم تحريرها مؤخرا لم يتم الحصر الكامل **ولاية الجزيرة:** ▪لا توجد حالات جديدة بعد تحرير الجزيرة ولكن التعرف على الاحلات الموجودة لازال جاريا لتقديم الخدمات اللازمة	
4.	سيادة حكم القانون وحقوق الانسان	**انتشار النيابة في الولايات التي تم تحريرها من قوات التمرد وفق المحاور التالية :** **محور الدعاوي :** ▪قيدت عدد(23018) من الدعاوي الجنائية، قيد المحاكمة عدد (2000)، والتي صدرت فيها احكام عدد (58)، والدعاوي قيد التحري عدد (20854)، والدعاوي المحالة للمحكمة عدد(2058). ▪قامت النيابة العامة بقيد دعاوي جنائية في مواجهة المتهمين الهاربين منهم صدرت إعلانات بالنشر للمتهمين الهاربين لتسليم انفسهم كما تمت مخاطبة الانتربول لاسترداد المتهمين الهاربين خارج السودان ولإعمال مبدأ منع الإفلات من العقاب سعت النيابة العامة لتعديل قانون الإجراءات الجنائية وذلك لإجراء المحاكمات الغيابية للمتهمين الهاربين المتهمين في جرائم ضد الانسانية.	

محور وسائل التواصل :

- تم انشاء منصة وتطبيقين للهواتف الذكية احدهما تطبيق شكوى لتلقي الشكاوي والبلاغات للجرائم والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت منذ اندلاع الحرب.
- التطبيق الثاني هو تطبيق عريضة وهو للدعاوي التي قيدت قبل اندلاع الحرب وفقدت بموجب التخريب الذي طال الاقسام والنيابات وذلك حفاظاً على حقوق المدنيين.

إحصائية عدد الدعاوي الجنائية المقيدة في مواجهة مليشيا الدعم السريع بالنيابة العامة من (1 يناير حتى 31 مارس) 2025م

م	الولاية	عدد الدعاوي قيد التحري	الدعاوي المشطوبة في مرحلة التحري	قيد المحاكمة	تم الفصل فيها	المجموع
.1	ولايـة الخرطوم (كرري)	1182	-	-	-	1182
.2	البحر الأحمر	833	-	34	5	872
.3	كسلا	694	-	18	6	718
.4	القضارف	946	-	200	41	1187
.5	الجزيرة	1250	-	35	7	1392
.6	سنار	15811	-	3060	16	18887
.7	النيل الأزرق	58	4	-	15	77
.8	النيل الأبيض	54	3	10	9	76
.9	الولاية الشمالية	520	-	7	1	528
1	نهر النيل	2359	10	29	197	2595
1	شمال كردفان	2293	11	57	11	2372
1	جنوب كردفان	681	-	-	-	681
1	شمال دارفور	-	-	-	-	-
1	جنوب دارفور	-	-	-	-	-
1	شرق دارفور	-	-	-	-	-
	المجمـــوع	26781	28	3450	308	30.567

- بتاريخ 27\2\2025م قامت النيابة العامة وبرئاسة مساعد النائب العام وعدد (15) وكيل نيابة و(6) ضباط شرطة بزيارة (9) مراكز ايواء بولاية البحر الأحمر.

		▪م فتح مكتب للنيابة العامة والتحري داخل بعض مراكز الايواء يتلقى شكاوي من النازحين حول الانتهاكات التي طالتهم بواسطة المليشيا المتمردة. ▪بدأ عمل فريق من (النيابة والشرطة) بتاريخ 3\3\2025م في رصد الانتهاكات وقيد الدعاوي الجنائية من مركز ايواء مدرسة الصناعية باعتباره اكبر المراكز حيث تقيم (900) أسرة وعدد (4600) فرد ومركز العشي الذي يقيم فيه عدد (202) أسرة عدد (872) فرد والتزام أعضاء النيابة والمتحري بالمواعيد المحددة للعمل وبلغ أجمالي الدعاوي التي تم قيدها (303) دعوى جنائية. ▪معظم البلاغات التي تم قيدها تتعلق بالتهجير القسري والنهب والارهاب والجرائم ضد الإنسانية. **<u>النيابات العاملة بعد إعادة القوات المسلحة السيطرة على المناطق التي انتشرت فيها مليشيا الدعم السريع أعادت النيابة العامة فتح مكاتبها في عدد من المدن وفقاً للبيان التالي :</u>** **<u>نيابة سنار :</u>** 1. نيابة محلية سنار. 2. نيابة محلية سنجة. 3. نيابة الدندر. 4. نيابة ودالعباس. 5. نيابة كركوج. 6. نيابة أبوحجار ودالنيل. 7. نيابة مصنع سكر غرب سنار. 8. نيابة 44 ودتكتور. 9. نيابة السوكي. **<u>نيابة الجزيرة :</u>** 1. نيابة مدني وسط 2. نيابة مدني شرق النيل. 3. نيابة الحاج يوسف. 4. نيابة بركات. 5. نيابة الحداد. 6. نيابة الحوش. 7. نيابة أم القرى. 8. نيابة المدينة غرب. 9. نيابة رفاعة. 10. نيابة تمبول. 11. نيابة الجنيد. 12. نيابة ودراوة. 13. نيابة العيدج.	

14. نيابة الكاملين.
15. نيابة المعيلق.
16. نيابة أبقوته.
17. نيابة المناقل.
18. نيابة الهدى.
19. نيابة 24 القرشي.
20. نيابة العزازي.
21. نيابة أم عشر والمحيريبا.
22. نيابة طابت.

نيابة النيل الأبيض :

1. نيابة كوستي.
2. نيابة ربك.
3. نيابة كنانة.
4. نيابة عسلاية.
5. نيابة الجبلين.
6. نيابة الكوة.
7. نيابة الدويم.
8. نيابة القطينة.
9. نيابة تندلتي.

شمال كردفان :

1. نيابة محلية شيكان (الأبيض).
2. نيابة محلية الرهد.
3. نيابة محلية أم روابة.

ولاية الخرطوم :

1. قطاع أمدرمان شمال.
2. قطاع أمدرمان وسط.
3. قطاع أمدرمان غرب – غير عاملة.
4. قطاع بحري.
5. قطاع شرق النيل.
6. قطاع الخرطوم شمال.
7. قطاع الخرطوم وسط.
8. قطاع الخرطوم جنوب.

ولاية شمال دارفور :

1. نيابة الفاشر وسط
2. نيابة الفاشر جنوب
3. نيابة الفاشر شمال

من الفاشر شمال

5.	معالجة قضايا النازحين واللاجئين	▪قامت الولايات التي تم تحريرها مؤخراً من مليشيا الدعم السريع المتمردة بالترتيب لاستقبال النازحين العائدين من الولايات الآمنة والدول المجاورة إلى وطنهم وديارهم حيث عكفت الولايات على توفير الاحتياجات الأساسية والضرورية من مواد غذائية وأدوية ومواد بترولية وغاز الطهي. ▪بذلت الولايات الآمنة جهود مقدرة في توفير البصات للعودة الطوعية على نفقاتها الخاصة ومن مواردها الذاتية وعلى سبيل المثال لا الحصر وفرت ولاية البحر الأحمر حوالي 115 بصاً للعائدين لولاية الجزيرة وكذلك وفرت ولايات نهر النيل والشمالية وكسلا والقضارف أعداداً كبيرة ساهمت جميعها على العودة لولاية الجزيرة وسنار والخرطوم والعودة ومازلت الجهود مستمرة لعودة المزيد. ▪مازالت الولايات تعمل على تهيئة البيئة المناسبة للعودة وتم نشر قوات الشرطة في كل المواقع لسلامة وحماية المواطنين من سرقات ومخلفات الحرب والمتفجرات حيث لا يطمئن المواطن إلا بوجود القوات النظامية بجانبه. **تقديم الدعم اللوجستي للاجئين والأجانب :** **اللاجئين:** ▪خلال فترة الحرب نزحت أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الولايات الآمنة (النيل الأبيض – القضارف – كسلا) حيث بلغ اللاجئون من دولة جنوب السودان (250.000) ألف لاجئي تم توفير الخدمات اللازمة لهم من (صحة – إيواء – مياه). ▪اللاجئون الإرتريون والأثيوبيون: نزحوا لولايتي (كسلا – القضارف). **الأجانب:** ▪بذلت وزارة الداخلية والجهات ذات الصلة بالتنسيق مع المنظمات الدولية جهوداً في عودة الأجانب المتأثرين من الحرب إلى اوطانهم كما وفرت لهم الحماية القانونية. ▪تتابع معتمدية اللاجئين عمليات الحماية لكافة فئات اللاجئين المسجلين وطالبي اللجوء تنسيقاً مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين. ▪عكفت الولايات على حماية المدنيين منذ وقوع الحرب ودخول المليشيا على بيوت المواطنين وتكبيدهم خسائر في الممتلكات والأموال والأنفس واغتصاب النساء والفتيات حيث قامت بتوفير المراكز الإيوائية في الولايات الآمنة في كل من القضارف نهر النيل والشمالية والبحر الأحمر وكسلا والنيل الأبيض وهي الأخرى تكبدت خسائر من المليشيا ولكنها بالرغم عن ذلك فتحت مراكزها الإيوائية لاستقبال الفارين من ويلات الحرب في الخرطوم والجزيرة وشمال كردفان وسنار، وأقامت بتلك الولايات الإفطارات والوجبات للنازحين كما ساهمت الولايات مع هؤلاء النازحين بفتح التكايا و توفير الوجبات المنتظمة (Community Kitchen) لمتأثري الحرب بجانب السلال الغذائية.	

		▪استوعبت معظم الولايات الوافدين في مراكز ومخيمات في المناطق التي توجد بها خدمات أساسية ومواقع إسكان شعبي أو مباني إجراءات التسليم للنازحين بموافقة أصحابها وفي بعض المواقع تم إسكان النازحين مع أسرهم بغرض التكافل والتعاضد حتى انجلاء الأزمة التي استمرت لعامين. ▪قامت الولايات بتجهيز الوجبات بمراكز الإيواء وحث المنظمات بتقديم المعونات المستمرة بالتنسيق مع وزارة الحكم الاتحادي ومفوضية العون الإنساني. **جهود الدولة لتقديم المساندة للاجئين السودانيين بدول الجوار :** ▪تقديم المساعدات الإنسانية ومواد غذائية لمجتمع اللاجئين السودانيين في تشاد. ▪تسهيل الإجراءات وفتح مراكز امتحانات الشهادة السودانية في دول الجوار عدا تشاد لرفضها التعاون مع الحكومة السودانية. ▪فتح مراكز الجامعات السودانية في مدن مختلفة داخل السودان بالإضافة الى مراكز بعدد من الدول التي يتواجد بها أعداد من اللاجئين. ▪استخراج وتوثيق الوثائق الأكاديمية والإفادات الضرورية للسودانيين النازحين بالداخل واللاجئين السودانيين بالخارج		
.6	توفير الخدمات الأساسية الضرورية للمدنيين في المناطق المتأثرة بالحرب التي شنتها مليشيا الدعم السريع المتمردة	**حماية المدنيين في المجال الصحي :** ▪ توفير أكثر من 65 مليون جرعة مجانا للأطفال في كل ولايات السودان مع ضمان استمرارية برامج صحة الأم والطفل (التطعيم، التغذية، توفير خدمات الحمل الحرج) ▪توفير أكثر من 12 مليون جرعة مجانا لتطعيم الكوليرا ▪اكثر من 450 مركز تغذية اضافية و علاجية مجانا للأطفال بالتعاون مع الحكومة والمجتمع الدولي. ▪320 حالة ناجية من الإغتصاب وصلن النظام الصحي وتلقين خدمات مباشرة في مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية. ▪توفر حكومة السودان خدمات للأطفال دون الخامسة مجانا. ▪عمليات جراحة الأطفال مجانا بدعم حكومة السودان. ▪علاج سرطان الأطفال مجانا بدعم حكومة السودان. ▪غسيل الكلى مجانا للأطفال بدعم حكومة السودان. ▪العلاج المجاني الذي وفرته حكومة السودان والمتمثل في أدوية السرطان وأدوية الكلى والأدوية الأساسية بقيمة 30 مليون دولار وتم توزيعه لكل ولايات السودان بما فيه اقليم دارفور (يغطي عدد 18 ألف مريض سرطان 12و ألف مريض فشل كلوي بين أدوية زراعة وغسيل كلوي) ▪مجموع الوارد من المنتجات الطبية منذ بداية الحرب تجاوز 35,000 طن.	

		مكافحة الأوبئة والمخاطر الصحية: ▪توفر حكومة السودان والشركاء هذه الخدمة مجانا في كل المحاور متمثلة في مكافحة نواقل الأمراض , كلورة المياه , إصحاح البيئة, علاج كل الحالات التي تصاب بالأمراض الوبائية وحمايتها. تضمن ذلك الكوليرا , حمى الضنك والملاريا وغيرها من الأوبئة. ▪تم علاج أكثر من 60 ألف حالة كوليرا وأكثر من 12 ألف حالة حمى الضنك. ▪حملات تطعيم مجانية لمكافحة الدفتيريا والحصبة التى ظهرت في بعض الولايات. ▪لضمان استمرارية عمل المرافق الصحية تم إعادة تشغيل أكثر من 65% من المؤسسات الصحية في ولايات السودان المختلفة حتى بعض الولايات التي عادت للخدمة وذلك لحماية المواطنين وتوفير الخدمة الأساسية. ▪تم افتتاح مستشفيات ومؤسسات جديدة في بعض المناطق التي نزح إليها الناس لحمايتهم وتم توفير خدمات مجانية لهم. ▪مبادرة إعمار وتشغيل 100 مستشفى + 1000 مركز صحي بجميع ولايات السودان. ▪تم إجراء 8075 عملية قسطرة قلب بمراكز القلب التخصصية بالولايات. ▪تقديم خدمات إسعاف لأكثر من 2,250مواطن. محور الصحة: ▪تم توفير الاحتياجات الصحية من الأدوية والمعدات خاصة المنقذة للحياة والمستهلكات الطبية ومراكز غسيل الكلى ومراكز الأورام. ▪قامت الولايات بمكافحة نواقل الأمراض بالمحليات مع إجراء عمليات إصحاح البيئة ونقل النفايات ومخلفات الحرب التي تسببت في نقل أمراض عديدة تم احتوائها بجهود الولايات مع وزارة الصحة. ▪تواجه ولاية الخرطوم تحدي كبير بعد دحر المليشيا في مجال إصحاح البيئة التي قامت بتدمير أسطول آليات النظافة بالولاية ولكن بالرغم من ذلك قامت الولاية بالتضامن مع القوات المسلحة (قسم إزالة الألغام) والجهد الشعبي بتنظيف الشوارع وإزالة الأنقاض التي خلفتها الحرب بغرض تحسين بيئة الولاية والتمهيد للعودة الطوعية وإعادة الحياة لطبيعتها.	

		▪**استمرت ولايات (الخرطوم، النيل الأبيض والولايات الشرقية) بالتنسيق مع وزارة الصحة في مكافحة الأمراض الفيروسية والكوليرا والحميات النزفية بتوفير مبيدات وماكينات مكافحة نواقل الأمراض التي نتجت من مخلفات الحرب وعناصر المليشيا المتمردة الذي وفدوا من الدول المجاورة وقد تمت السيطرة عليها.** ▪**تمت تهيئة المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير احتياجات المؤسسات الصحية لمقابلة احتياجات المرضى (مراكز غسيل الكلى والأورام، والأشعة المقطعية والرنين المغناطيسي) بغرض إعادة الحياة لطبيعتها.** **<u>محور العون الانساني :</u>** ▪ساهمت مفوضية العون الإنساني والمنظمات الطوعية في جلب المواد الإغاثية العاجلة المكونة من المأكل والدواء وإيصالها للمتأثرين بما في ذلك مناطق التمرد. ▪تم فتح معبر أدري الحدودي بين ولاية غرب دارفور ودولة تشاد لدخول المساعدات الإنسانية وقامت المنظمات الطوعية الأجنبية بموافقة الحكومة بإدخال المساعدات وتوزيعها دون إشراك الحكومة السودانية. ▪استمرار تقديم الخدمات الصحية والمساعدات للاجئي مواطني غرب دارفور بشرق دولة تشاد والنازحين داخل الولاية وقامت بمعالجة التحديات المتعلقة بإيصال المستلزمات الطبية والإيوائية وتوفير الخدمات الصحية التي تحفظ لهم الحياة الكريمة بجانب أمصال الأطفال. ▪توفير الدعم الاجتماعي للشرائح الضعيفة والأسر الفقيرة. **<u>محور تقديم الخدمات:</u>** ▪قامت الولايات في ظل انقطاع الكهرباء الذي تسببت فيه المليشيا بشراء وتوفير ألواح الطاقة الشمسية لمحطات المياه والمستشفيات والمدارس بغرض توفير المياه النقية الصالحة لشرب الإنسان والحيوان. ▪قامت حكومات الولايات بفتح مراكز للبيع المخفض بالمحليات مع تجهيز الوجبات بالمستشفيات ومراكز الشرطة والسجون والمحتاجين من الأسر المتعففة. ▪ساهمت حكومات الولايات في توزيع سلة رمضان للنازحين والأسر الوافدة من مناطق الحرب لمقابلة الشهر العظيم بالتنسيق مع ديوان الزكاة بالولاية وكما ساهمت في تقديم فرحة العيد للأيتام والعون المادي للأسر الضعيفة والمتعففة. ▪تم إعادة فتح المدارس واستيعاب التلاميذ والطلاب من النازحين وأظهر ذلك دور المجتمع المحلي المضيف مما أدى الى عام دراسي مستقر.	

		▪الإسناد المجتمعي والأهلي في توفير الحقيبة المدرسية للطلاب الوافدين واستيعابهم بالمدارس وإدماجهم مع الطلاب وتكملة إجراءات الدراسة وتسجيل طلاب الشهادة الثانوية السودانية في الولايات الآمنة. ▪تم الترتيب لجلوس الطلاب لامتحان الشهادة السودانية المؤجل للعام 2023م خلال الفترة من 28 ديسمبر وحتى 12 يناير 2025وتيسير وصول الطلاب المتواجدين بالمناطق التي كانت تحت سيطرة مليشيا الدعم السريع المتمردة (الجزيرة – سنار). ▪تم إعادة فتح الجامعات واستيعاب جامعات داخل الجامعات الولائية وتيسير إجراءات امتحانات الطلاب وضمان عدم ضياع السنة الدراسية. ▪تأمين الأسواق أمنياً وانتشار الشرطة بالأحياء والأسواق والمواقع الإستراتيجية والتطويق الأمني لمنع انتشار الجريمة ووقف العدائيات بين القبائل المتناحرة أو المشتركة مع المليشيا والمتوقع حدوثها بعد الفوضى التي عمت مناطق التمرد. ▪اهتمت الولايات في توفير المياه والكهرباء وفتح الأسواق والمحال التجارية بغرض العودة الطوعية ودعم الاستقرار للمواطنين بجانب عودة الوزارات القومية لمقارها بالخرطوم مما أدى إلى زيادة الرغبة في العودة الطوعية للمواطنين. **جهود التعقيم والتطهير وازالة مخلفات الحرب ونقل الجثث وسقيا المياه بالمناطق المحررة من دنس التمرد:** ▪لعبت قوات الدفاع المدني دورا كبيرا في التدخل والمساندة بجانب القوات المسلحة لكافة المناطق التي تم طرد المليشيا منها بدءاً بولاية سنار ثم ولاية الجزيرة، النيل الأبيض، وبعض مناطق بإقليم كردفان واخيراً ولاية الخرطوم وشملت الأنشطة الأتية : 1) نقل الجثث والرفاه بالتنسيق مع الطب العدلي والشركاء. 2) محور التعقيم والتطهير بالتعاون مع وزارة الصحة وبعض المنظمات. 3) محور التعامل مع المواد الخطرة والمتفجرات بالتعاون مع القوات المسلحة. 4) محور السقيا بالتعاون مع المنظمات المحلية والتكايا والمحليات. 5) استمرت الحملة في انجاز مهامها وفق محاور العمل المذكورة بعمليات التمشيط والنظافة العامة في ولاية الخرطوم والتي غطت القصر الجمهوري والوزرات والمنشآت الحكومية ومنشآت استراتيجية والمناطق المفتوحة والمنشآت العامة والطرق والمدارس والمستشفيات واماكن التجمعات والخدمات. 6) وكذلك شهدت الحملة التعامل مع المواد الخطرة في العديد من المباني والوزارات وعلى سبيل المثال ما تم في مستشفى الذرة ومعمل استاك بالتنسيق مع الجهاز الرقابي للأنشطة النوعية والجهاز الوطني لمكافحة الاسلحة الكيمائية.	

		▪كذلك استمرت عمليات سقيا المياه في محليات الخرطوم الثلاثة (الخرطوم – الخرطوم بحري – امدرمان) بوتيرة عمل يومي لمدة (15) ساعة. **وإحصاءاً لما تم إنجازه نورد التفاصيل أدناه :** ▪تم تعقيم وتطهير عدد (410) منشأة وشارع وساحات ومواقع اخري. ▪تم ازالة اجسام غريبة ومتفجرات عدد (225) جسم خطر ومتفجر. ▪نقل جثث ورفاة عدد (395) جثة من مواقع مختلفة لمحليات ولاية الخرطوم. ▪سقيا الماء لازالت مستمرة بوتيرة مستقرة.	
.7	رفع القدرات لمنسوبي المؤسسات العدلية والشرطية	▪عقد سلسلة من التدريبات لمنسوبي المؤسسات العدلية والشرطية بولاية النيل الازرق في التصدي والاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي. ▪تنفيذ تدريب حرب المدن والقناصة واسلحة الأسناد بشمال كردفان ▪تنفيذ دورة ادارة شؤون القوة بالنيل الازرق ▪تنفيذ ورشة إدارة فن التفاض بالبحر الاحمر ▪تنفيذ ورشة اعمال الشؤون القانونية بولاية نهر النيل ▪تنفيذ دورة حرب المدن بمحلية كرري ▪تنفيذ دورة محاربة الاشاعة واثرها على الامن المجتمعي بالولاية الشمالية ▪تنفيذ دورة حماية الاسرة والطفل بالبحر الاحمر ▪تنفيذ دورة ادارة الازمات والمخاطر البرح الاحمر ▪تنفيذ تدريب التحري في انتهاكات الحرب ولاية نهر النيل ▪تنفيذ دورة حرب المدن واسلحة الأسناد ولاية نهر النيل ▪تنفيذ دورة في مجالس التحقيق ومحاكم الشرطة بولاية شمال كردفان ▪تنفيذ دورة حرب المدن واسلحة الأسناد بولاية البحر الاحمر ▪تنفيذ دورة كيفية التعامل مع الاجسام المتفجرة والعبوات الناسفة بولاية نهر النيل ▪تنفيذ دورة حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة بولاية نهر النيل ▪عقد اجتماع تنسيقي بين إدارة التلفزيون القومي ورئاسة الشرطة لبحث سبل دعم الخطة الإعلامية الخاصة بحماية المدنيين. ▪تدريب (2300) من منسوبي القوات المسلحة عن أسس القانون الدولي الإنساني وحماية الأطفال في سياق النزاع. ▪تدريب (50) من أعضاء اللجان الفنية الخاصة بحماية الأطفال في سياق النزاع بولاية نهر النيل.	
.8	التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي	**تغطية إعلامية مكثفة لأنشطة التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي:** ▪شملت نشرات الأخبار، البرامج الحوارية، والتقارير الميدانية، والنقل المباشر لاجتماعات الآلية عبر وكالة سونا للأنباء والتلفزيون القومي ومراسلي القنوات الفضائية العاملة في السودان.	

		▪**تخصيص برامج تلفزيونية وإذاعية** تتناول التعايش السلمي بعيداً عن بث الكراهية بين افراد المجتمع. **بث رسائل توعوية موجهة للمواطنين العائدين من مناطق النزوح:** ▪شملت إرشادات محاربة التطرف والكراهية والعنف ومعالجة نقص الوعي بالقضايا الاجتماعية. ▪قامت ولاية البحر الأحمر بتشكيل لجان للوقوف والجلوس مع الأطراف المتنازعة حول الحدود الجغرافية لمحليتي القنب والأوليب وهيا لتهدئة الأوضاع لحين إيجاد الحلول النهائية. ▪قامت ولاية غرب كردفان في بذل الجهود مع الإدارة الأهلية على إيقاف العدائيات وتوقيع وثيقة وقف العدائيات الموقعة بين أطراف النزاع بالولاية. ▪هنالك بعض الولايات قامت باحتواء النزاعات بواسطة أعيان القبائل في ظل الظروف الراهنة ولكن هنالك عدائيات فردية بسبب المراعي والأراضي والتعدين تم حلها وفقاً للإجراءات القانونية وأخرى تجري المساعي حول حلها ودياً عبر الإدارات الأهلية والأعيان بالتنسيق مع حكومات الولايات. ▪تم وقف العدائيات بين قبيلتي الحوازمة والكواهلة بولاية جنوب كردفان وتوصلت المساعي الى التوافق والسلام والتعايش بينهما وتم بموجبه فتح المسار الشرقي للولايات	
9.	إعادة الاعمار والتنمية	**التنمية الاجتماعية :** ▪تمت اقامة ورش تدريبية وتقديم بعض التسهيلات في مجال تمويل المشروعات الصغيرة حيث استفاد منها 11.898.324 مستفيد مما اعان على تحريك السوق وانسياب السلع المصنعة محلياً وخلق وفرة في السوان. **الانتاج الزراعي :** ▪تمت زراعة 39 مليون فدان بالبلاد منها 17 مليون فدان ذرة لان اغلب قوت البلاد من الذرة بهدف تحقيق الامن الغذائي.	

التحديـــــات:

- اســتمرار تدفق الســلاح الى المليشــيا من قبل دولة الإمارات وبعض دول المحيط الإقليمي والتي تعتبر الســبب الرئيســي في اســتمرار انتهاكات حقوق الإنسان والتي ترتكبها مليشيا الدعم السريع المتمردة ضد المدنيين، وبالتالي فان وقف تدفقات السلاح للمليشيا يضمن تحقيق هدف حماية المدنيين.
- عرقلة بعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتصنيف مليشيا الدعم السريع المتمردة كجماعة إرهابية.
- انخراط دول الجوار في دعم مليشيا الدعم السريع المتمردة يسر لها الحصول على مواد تموين القتال ودخول المرتزقة الى السودان.
- عدم التزام الأطراف الإقليمية والدولية بقرار مجلس الأمن (2005/1591م) الخاص بمنع توريد السلاح الى دارفور.
- ضعف الدعم الموجه للاستجابة الإنسانية للأوضاع في السودان مجملاً وضعف الشراكة من قبل المنظمات الأممية والمنظمات العالمية والعمل على تجاوز مؤسسات الدولة الرسمية.

- اعتداء المليشيا على قوافل العمل الإنساني وإعاقة تقديم الإغاثة المنقذة للحياة (مثال).
- استهداف المليشيا المتمردة الممنهج للمنشآت الخدمية مثل المستشفيات ومحطات المياه والكهرباء والسدود.
- قصف المليشيا المتمردة لمنازل المواطنين والأسواق ومعسكرات النازحين والإيواء.

الخاتمة:

- يمثل هذا التقرير خلاصة الجهود المبذولة لحماية المدنيين انطلاقا من مسؤوليتها الدستورية وإنفاذاً للخطة الوطنية لحماية المدنيين خلال الحرب ومرحلة بناء السلام.
- في أعقاب تمردها على شرعية الدولة، قامت مليشيا الدعم السريع المتمردة بارتكاب انتهاكات فظيعة تجاه المدنيين من خلال تدمير البنيات التحتية والتي شملت مؤسسات الدولة والمدارس والجامعات والمستشفيات والمتاحف والمصانع واحتلال منازل المدنيين ونهب ممتلكاتهم وتهجيرهم من مناطقهم بل إلى خارج البلاد كلاجئين واغتصاب النساء والفتيات وتعذيب آلاف الأسرى المدنيين.
- كما قامت مليشيا الدعم السريع خلال فترة هذا التقرير باستهداف المرافق الحيوية من محطات الكهرباء ومستودعات الوقود ومعسكرات النازحين بالمسيرات الانتحارية والإستراتيجية.
- في المقابل وفي أعقاب إعادة سيطرة القوات المسلحة لولايات سنار والنيل الأزرق وشمال كردفان والنيل الأبيض والجزيرة وولاية الخرطوم، تضاعفت أعداد العائدين الى تلك المناطق نتيجة للاستقرار الأمني الذي عمّ تلك المناطق وبالتالي تحسنت الحالة الإنسانية للمدنيين واختفت حالات العنف الجنسي والقتل خارج نطاق القانون والاختفاء القسري، وغيرها من الانتهاكات التي كانت ترتكبها مليشيا الدعم السريع المتمردة، كما تحسنت حالة حقوق الأنسان عبر الحصول على بعض الحقوق الأساسية من مياه وصحة وتعليم رغم استهداف هذه المرافق بالمسيرات.